الأكراد وإرهاصات تاريخية للجُرح العراقي

تقديم:

احتُلَّت العراق؛ يوم احتَلَّت الأفكارُ الفردية الاستبدادية عقولَ ساسة العراق، وصانعي حاضره السياسي والثقافي والاجتماعي، وسقطت بغداد يوم سقطت في براثن القمع والكبت والإرهاب، الذي مورس من الأنظمة المتعاقبة ضد الشعب العراقي، حتى جُرِّد العراق من خيرة أبنائه، وسُلِّم للمجرمين والعابثين، الذين غيروا أقنعة كثيرة، ولكن حقيقتهم بقيت هي هي؛ شيء بشع وموقف ثابت يتلخص في أنه: "**يمكن التضحية بالعراق لا التضحية من أجله**"، ويتلخص في المقولة التي انتشرت على لسان صدام إنه: "**لن يحكم أحد بعده إلا رمادًا وأطلالاً**".

لن نذهب بعيدًا في سرد تاريخ الانقلابات والحكومات التي تسلطت على رقاب الشعب العراقي؛ لأن هذا حديث طويل، ونكتفي بحكومة حزب البعث العربي الاشتراكي التي وصلت للسلطة للمرة الثانية بانقلاب عسكري عام ١٩٦٨، والتي حكمت العراق خمسًا وثلاثين سنة بالحديد والنار، والتي أوصلت العراق إلى هذا اليوم الذي نحن فيه.

لقد كان العراق من أقوى دول المنطقة، وأغناها ثروة، وأكثرها تعليمًا وتدريبًا، وأكثرها أهلية لدخول عالم القوة والنفوذ، والتكنولوجيا والثروة والصناعة، وكان مرشحًا أن يمارس دورًا إقليميًا ودوليًا غاية في الأهمية بالنسبة للمسلمين عامة والعرب خاصة، ولكن هذه الآمال كلها ضاعت بعد أن تولى المسرفون زمام الأمور؛ المسرفون ليس في ثروات العراق وتبديد موارده؛ وإنما في دمائه وتضييع مستقبله أيضًا.

قامت الحكومة البعثية أولاً بتصفية جميع معارضيها من الشيوعيين والإسلاميين والقوميين؛ حتى طالت التصفيات قيادة الحزب نفسه وأعضاء مجلس قيادة ثورته .. ووصلت التصفيات ذروتها في عهد صدام حسين؛ حيث أقام أكبر مجزرة لقيادة البعث بعد أربع وعشرين ساعة من توليه السلطة؛ حيث أعدم أربعًا وخمسين من قيادات الحزب، بعد أن اتهمهم بالتآمر والخيانة[1]، وهكذا وقع العراق تحت نير أبشع أشكال الاستبداد الذي لا يرحم حتى أصدقاء الدرب ورفاق الحزب.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت السياسة التي ينتهجها صدام واضحة ومعلنة وحازمة، وتتلخص في إعدام وقتل كل من تسول له نفسه أن يفكر بالسياسة والحكم، وكل من يعترض على سياسات الدولة؛ شخصًا واحدًا كان أم حزبًا، رجلاً أم امرأة، عدوًا كان أم صديقًا حميمًا، بعيدًا كان أم ابنَ عم وصهرًا وقريبًا، اعترض بأدب وعلى استحياء أم بسوء وعلانية .. الموت لكل من لا يطيع ولا يعبد، أو على الأقل لا يسكت ويصفق.

أصبح صدام الذي كان يوصف بتسعة وتسعين اسمًا (**كما أن لله سبحانه وتعالى تسعًا وتسعين اسمًا**)؛ القائد الأوحد، والزعيم الملهم، وهبة الله للأرض، وأصبح هو الدولة، وامتلأت الجدران والشوارع بالشعارات التي تقول: "**إذا قال صدام قال العراق**". وعلى هذا فقد كان يفكر بدل الأمة، ويقرر بدل الأمة، والخير هو ما اختاره قائد الثورة، وعلى الجميع المسارعة للاقتناع والتنفيذ، وتحمل تبعات ذلك القرار عن رغبة وطواعية، مهما كان القرار خطيرًا، بل كارثيًا.

في عام ١٩٧٥ اتخذ قرارًا بالتنازل عن حقوق العراقيين في نصف مياه شط العرب لإيران زمن الحكم الملكي، ووقَّع على اتفاقية الجزائر التي نصت على هذا التنازل؛ في مقابل أن يُعينه الإيرانيون على البطش بالشعب الكردي وإنهاء ثورته، وعدم إعطائه حقوقه

المشروعة التي كان يطالب بها .. ثم لما قامت الثورة الإسلامية في إيران سارع إلى تمزيق الاتفاقية والتنكر لها والحكم عليها بالبطلان، بل بدأ بالتدخل في المنطقة العربية في إيران، وأخيرًا قام بإشعال حرب بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وبدعم مباشر منها، مع هذه الدولة الجارة والشقيقة، واستمرت الحرب ثماني سنوات، أكلت الأخضر واليابس، وقدَّرت بعض المصادر خسائر الحرب بمليون ضحية وخمسمائة مليار دولار خسائر لكل دولة.

وتوقفت الحرب بين الدولتين في ١٩٨٨، وبدل أن يقوم بمعالجة آثار تلك الحرب المدمرة الكارثية، وبدل أن ينشغل باستعادة آلاف الأسرى الموجودين في إيران ويطلق سراح أسراهم في سبيل ذلك (**هؤلاء الذين ظلوا في الأسر أكثر من أربعة عشر عامًا، حتى بعد انتهاء الحرب**) .. بدلاً عن كل ذلك قام بإعلان حرب جديدة على جارة أخرى؛ فاحتل الكويت، ونهب ثرواتها وقتل أبناءها، وهتك أعراض نسائها، وأحرق مصادر ثرواتها في حرب تدميرية لا عهد للمنطقة بها.

وعندما قام بما قام به في الكويت، وأراد كسب دعم الإيرانيين ضد تدخل الولايات المتحدة اعترف بمسئولية العراق عن الحرب مع إيران في رسالة رسمية للرئيس الإيراني؛ وهذه المرة أيضًا كانت "مسئولية العراق"، وليست مسئولية صدام حسين؛ الذي يبدو أنه حلَّ في العراق، وحلَّ العراق فيه، مصداقًا لنظرية "وحدة الوجود" السياسية التي توجد في بلادنا المنكوبة بالقمع والفردية والاستبداد.

وأُعطى صدام مهلة أكثر من شهر لكي يخرج من الكويت دون حرب ودمار وغزو، ولكنه أبَى إلا أن يُضرب العراق بجيوش ثلاثين دولة كانت قد تجمعت وتحالفت تحت قيادة أمريكا ومجلس الأمن؛ لكي يعطي الفرصة ليس لتدمير العراق ورهن مستقبله فقط؛ وإنما لتحوز أمريكا فرصتها الذهبية لتحتل المنطقة بأسرها، وتعلن النظام العالمي الأمريكي الجديد؛ الذي مَن دَخَلَه كان آمنًا مدعومًا محميًا، ومن تولى عنه كان إرهابيًا محاصَرًا مطحونًا.

من هنا لابد أن نعرف أن العراق لم تُحتل يوم ٢٠٠٣/٤/٩، وإنما العراق -ومعه جميع المنطقة- احتُلت يوم جلبت سياسات صدام الجيوشَ الأمريكية-البريطانية للمنطقة؛ باحتلاله للكويت، وتهديده للسعودية، واستمراره في ذلك التهديد والوعيد، حتى وهو مكبَّل مغلول بالحصار الشامل المدمر؛ وذلك دون شك لكي يوفر للأمريكيين تبريرَ بقاءِ احتلالهم للمنطقة، وتواجدهم المكلِّف الثقيل على قلوب أهلها، وحتى يوافق الأمريكيون بالمقابل على إطالة عمر نظامه وجبروته، وهذا ما حدث فعلاً؛ حيث لم يسمح الأمريكيون بسقوط النظام العراقي بعد إخراجه من الكويت، وعندما قامت الانتفاضة الشعبية لإنهاء ذلك النظام ووضع حدٍّ لعبثه وإجرامه -في الوقت الذي كانت قوات الحرس الجمهوري في حالة حصار في جنوب العراق- سارع "**جورج بوش الأب**" إلى إصدار قرار لـ"**نورمان شوارتزكوف**" (**قائد العمليات**) يقضي بأن يسمح لقوات الحرس الجمهوري بأن يعودوا إلى بغداد لحماية النظام، والبطش بالعراقيين العُزَّل، وتقتيلهم وإنهاء ثورتهم.

وكان لهذا القرار وقع الصاعقة على الشعب العراقي الذي لم يكن يستوعب هذا الأمر؛ بل إن "**نورمان شوارتزكوف**" نفسه لم يستوعب هذه الصدمة، وبادر إلى تقديم استقالته، وقال: "**نحن جئنا لإزالة هذا النظام وليس حفظه**"، ولكن الجواب من الرئيس "**بوش الأب**" كان واضحًا، وقال له: "**إنك عسكريٌّ لا شأن لك بالسياسة، وهذه هي مصالح الولايات المتحدة وحلفائها**"، وعيَّن خلفًا له "**أنطوني زيني**"؛ وهو الجنرال الذي عُين مبعوثًا أمريكيًا للسلام في فلسطين في السنوات الأخيرة[٢].

نعم؛ هذه هي مصالح الولايات المتحدة؛ فلابد أن يبقى صدام حتى تجد الولايات المتحدة مبررًا لاحتلال كل المنطقة وابتزازها بين الحين والآخر،

وتجفيف ثرواتها، وزرعها بالقواعد العسكرية، وتخويف دول المنطقة بصدام ونظامه، ودفعهم لعقد صفقات شراء لأسلحتها، وعقد الاتفاقيات الأمنية المكلِّفة والمكبِّلة، والسيطرة على منابع البترول والملاحة الاستراتيجية، ودفع الأنظمة باتجاه محاربة خصوم الولايات المتحدة من الإسلاميين والقوميين، وضرب القضية الفلسطينية وتصفيتها .. إلخ، وفوق كل ذلك أبقوا على صدام لكي يفرضوا حصارًا على العراق لا يُبقي ولا يذر شيئًا في العراق، ويفعل الحصار فيه ما لم تفعله جميع الحروب والكوارث.

وهكذا حصلت أمريكا على كل ذلك، وأُبقي صدام ونظامه؛ فزاعة وتبريرًا، وأتقن صدام هذا الدور؛ حيث كان يطلق بين الحين والآخر تصريحات نارية، ويجلس البرلمان الكويتي ليناقش تواجد القوات الأمريكية في البلد، وإذا بصدام يحرك قطاعات من الجيش تجاه الكويت، ويخرج ابنه المراهق "**عدي**" لكي يشرح للبرلمان العراقي خريطة العراق التي تتضمن الكويت.

وبقي العراق تحت الحصار منذ إخراجه من الكويت ١٩٩١ إلى ما بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، وتخلف العراق للوراء خمسين سنة أو أكثر، وضاعت أجيال من أبنائه؛ افترستهم أنياب الفقر والجوع والمرض وقلة الغذاء والدواء، وانتشرت في العراق أنواع الأمراض والسرطانات، وباع الناس أثاث بيوتهم في المزادات العلنية لكي يشتروا رغيف الخبز، بل لكي يشتروا الشعير بدل الحنطة لخبزه والتقوت عليه، وانهار الاقتصاد والعُملة والتعليم والتربية، وضاعت القيم وانتشر الفساد وسوء الأخلاق والرشوة والمحسوبية بشكل قلَّ أن يوجد له مثيل ..كل هذا وصدام كان مستمرًا في ترديد خُطبه العنترية والتأكيد على أن كل شيء على ما يرام، وأن العراق منتصر بعون الله، وأنه خاض "**أم المعارك**".

وبينما كان يدخِّن السيجارة الكوبية الفاخرة، ويحتفل بعيد ميلاده الميمون سنويًا، كان يطلب من الشعب العراقي أن يقاتل الخونة والغزاة الخاسئين، وعندما كان الشعب العراقي ينام جائعًا، ويدعو الله أن لا يأتيه ضيف يحرجه في فاقته، ويطِّلع على بؤس حياته –وهو الشعب الثري الكريم المضياف– كان أكثر من ستة وثلاثين قصرًا رئاسيًا في ضفاف دجلة وأجمل مواقع بغداد وضواحيها يُجهَّز في كل منها عشاء رئاسي، حتى يختار هو إقامته كما يشاء، وحتى لا يعرف أحد أين سيبيت هذه الليلة؛ لقد كان يعيش – هو وأبناؤه وحاشيته ومجرمو نظامه– قصص ألف ليلة وليلة، والشعب يصارع الموت والجوع والخوف والذل، وفوق كل ذلك كان هذا الشعب المغلوب على أمره يُجبَر على أن ينزل إلى الشوارع بمناسبة وبغير مناسبة؛ لكي يحمل صوره وأعلامه، ويهتف بحياته وحياة حزبه ودولته ويجدد الولاء والبيعة له.

دخل النظام هذه المحنة الطاحنة، وشارف على السقوط ورأى الموت، لولا أن ألطافَ جورج بوش قد أدركته في اللحظة الأخيرة، وعُزل من جميع العالم، وأصبح أكثر الأنظمة مكروهية، ومع ذلك لم يبادر لمصالحةٍ وطنية، ولم يعترف بخطإٍ واحد ارتكبه، ولم يرحب بأي مشاركة أو حرية سياسية، وعندما ذهبت الأحزاب الكردية إليه لمفاوضته من جديد بخصوص مصير كردستان (**الإقليم الشمالي في العراق**) لم يقدم أي شيء، وأصر على أن منحته العظيمة المتمثلة في **قانون الحكم الذاتي** هو الخيار ولا بديل عنه، وفعلت الأحزاب الكردية ما اعتبر في وقته تنازلاً؛ ظنًا منهم أنهم سيجدون نظامًا مختلفًا بعد كل ما حصل، وأنه من الممكن أن العقول المغرورة المتحجرة قد أصابها بعض التغيير، ولكن سرعان ما أدركوا الحقيقة وأخذوا الصدمة.

إن أي نظام مهما كان سيئًا وديكتاتوريًا لو أصابه نصف ما أصاب النظام العراقي لأقدم على

الاعتذار والدعوة لطيِّ صفحة الماضي، وتقديم دعوة صادقة للقوى السياسية العراقية لبناء حكومةِ وحدةٍ وطنية؛ لمواجهة التحديات التي واجهت العراق، وبناء تجربة جديدة. وخطوةٌ كهذه كانت كافية أن تعيد للعراق جل قوته ووحدته، وكانت كافية لتغيير السياسات الدولية تجاه العراق، ولكن النظام كان يتصرف كأنه إله معصوم عن الخطأ، واستمر في سياساته الحمقاء الإجرامية، وكان يخاطب المعارضين الشرفاء بألفاظ بذيئة ونعوت سيئة، ويدعوهم للتوبة والخضوع، والعودة للطاعة، وأنه واسع المغفرة والصدر.

وجاء وقت التفتيش على الأسلحة المحظورة في العراق، وبدأ النظام باللعب بهذه الورقة مع مجلس الأمن، وأصبح يكذب ويراوغ في سبيل كسب الوقت والمناورة الرخيصة، التي كانت تستهدف بقاء النظام وصورته لا مصالح العراق ومحنته، وكان يمنع ويمنع ويكذب إلى حدّ تفجير الأزمات، ثم يأتي ليعترف ويسمح، إلى أن استقرت قناعات الدول جميعًا إلى أن أداء هذا النظام غير مشجع؛ ليس لرفع الحصار وحسب، بل هو مدعاة لفرض عقوبات أخرى عليه، وقامت أمريكا وبريطانيا وقالتا: بل لفرض حرب عليه، ونزع أسلحته والسيطرة على خطورته وألاعيبه بالقوة والضرب والحرب؛ وهذا ما حدث.

وبالرغم من أغراض أمريكا الاستعمارية في احتلال العراق؛ والتي لا تخفى على أحد، وليست سرًّا نذيعه، ولكن أداء النظام وسياساته وألاعيبه كان سببًا رئيسيًا في إعطاء الفرصة من البداية، ووصول العراق إلى هذه النتيجة.

وبالرغم من أن قرار الحرب كان هو الخيار الأمريكي المرجَّح؛ إلا أن صدام ونظامه كان يمكنهم أن يجنبوا العراق والمنطقة ويلات هذه الحرب وتبعات احتلال المنطقة، ولكن بشرط استعدادهم للتضحية بحكومتهم وكراسيهم؛ وهو الشيء الوحيد الذي لم يقبل صدام بالمفاوضة عليه والتنازل عنه قبل بدء الحرب؛ حيث تنازل وقَبِلَ؛ ليس بعودة المفتشين فقط، بل ووجَّه الدعوة إلى أن تأتي المخابرات المركزية الأمريكية للعراق للتفتيش، ووافق ليس على فتح القصور الرئاسية وحسب؛ وإنما فتح سرائره الخاصة وغرف نومه .. ولكن أمريكا اشترطت أخيرًا زوالَ نظامه ورحيله من العراق؛ وهو الشيء الذي لم يوافق عليه؛ لأنه كان يعتقد واهمًا أن الأمريكان سيقبلون بأقل من ذلك، وأن الأزمة ستنتهي في اللحظة الحاسمة، أو أن المسألة ستكون بعض الضربات الجوية المدمِّرة لبعض القصور والمنشآت كما حدث في عملية ثعلب الصحراء.

لو أن "صدام" تصرَّف مثل رئيس "**ليبريا**" السابق (الذي تنحى من السلطة تحت ضغوط المعارضة وأمريكا، وترك البلد بعد أن سلَّمه للقوات الدولية) لجنَّب العراق ويلات هذه الحرب، ولجنَّب حتى نفسه وأولاده المصير الذي لاقوه، وإذا قيل إن أمريكا كانت ستدخل العراق في كل الأحوال؛ فمن المؤكد أنها لم تكن ستدخل بحرب ودمار، أو احتلال، أو حكومة مدنية؛ لأن "صدام" كان بإمكانه أن يسلم البلد لقوات دولية ولإدارة من الأمم المتحدة والعراقيين، ولم تكن أمريكا تملك حُجة؛ لا لشن حرب أو احتلال، أو لتحميل الشعب العراقي مِنَّة التحرير، وفاتورة الحرب الباهظة التي رهنت مستقبل العراق لفترة غير قصيرة.

قبل بدء الحرب فعليًا، وعندما كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق؛ كانت الأحزاب العراقية تجتمع في "**لندن**"؛ لتقرير مصير عراق ما بعد صدام، وكان الناس يعترضون على ذلك، ويتهمون هؤلاء بالتواطؤ ضد العراق، ولم يكونوا يعلمون أن قراءة هذه الأحزاب للأوضاع كانت قد أوصلتها لقناعة بأن هذا النظام قريبًا سيكون في "خبرِ كانَ"، وأن إيقاف الحرب ومنعها في يد صدام فقط، وأنه لن يفعل، وأن الحرب عندما تقوم فلن تأخذ أكثر من أسبوع أو أسبوعين أو ثلاثة؛ لأن الشعب العراقي سيتفرَّج؛ وهو

الذي انتظر طويلاً، كثيبًا، نهايةَ هذا النظام ويومَه الأخير؛ فالحكمة إذًا هي التفكير في مستقبل العراق لا حاضره، والانشغال بما لا يمكن تحقيقه وهو إيقاف الحرب.

وقد كتبت –شخصيًا– مقالاً قبل أربعة أشهر من بدء الحرب، وقلت إن هذه الحرب لن تستغرق أسبوعين[٣]، وإن نهاية النظام محتومة، والذي يريد أن يهتم بأمر العراق فليخطط لما بعد الحرب وسقوط النظام، وكان الكثيرون يستغربون، ويُبدون إنكارهم لتحليلي، ويتهمونني بالمبالغة، وكنت أقول لهم إن الشعب العراقي –الذي أنا منه وأعرفه– لن يقاوم الغزوَ طالما وُجد هذا النظام؛ بل قد يسرع بإسقاطه ويساهم في إضعافه، فإذا أضفنا إلى هذا عدم التكافؤ بين الجيشين، ومعنويات الجيش العراقي؛ فإن النتيجة أوضح من الشمس في رابعة النهار، ولا أحتاج لا للتكهن ولا المبالغة.

وهذا هو ما حدث؛ فقد تفرَّج الشعب العراقي على المعركة التي لم يجد نفسه في صفِّ أيٍّ من فريقيها؛ حيث إن أحدهما نظام ظالم مستهتر، والآخر جيش غازٍ كافر أجنبي استعماري، وقرَّر العراقيون أن يكونوا متفرجين وهم في أشد الخوف من أساليب الطرفين في الحرب، ومن أسلحتهم الفتاكة التي يمكن أن تطالهم في أي وقت.

وهكذا سقطت مدن العراق الواحدة تلو الأخرى، حتى كان سقوط بغداد؛ والتي فوجئ الجميع بطريقة سقوطها ودخول القوات الأمريكية فيها بدون قتالٍ يذكر. وبسبب هذه الصدمة، راح الناس يحللون ويقلبون أوجه الاحتمالات، ويضربون الأخماس بالأسداس في محاولةٍ لاستيعاب ما حدث، وإيجاد تفسيرٍ له.

ذهب البعض إلى موت القيادة وانقطاع الاتصالات وتفرُّق الشمل، وذهب آخرون إلى وجود خيانة وتواطؤ مع الجيش الغازي، وأن "صدام" غَدر به من هم رفاقُ دربه، وذهب البعض إلى أن "صدام" هو نفسه الخائن، وقد سلم البلد في صفقةٍ للأمريكان تقتضي حمايته وتهريبه خارج البلد، وأنه الآن – ساعتها– في روسيا أو غيرها من الدول، وأنه كان مع السفير الروسي وموكبه عندما غادر العراق .. إلخ من التحليلات الكثيرة المتناقضة.

وفي أثناء هذه الأحداث الدراماتيكية المتسارعة، قام الناس –وخصوصًا الذين لم يعرفوا "صدام" يومًا ولا أدركوا معاناة العراقيين منه– بصبِّ جامِّ غضبهم على كل مَن كان يظهر في الصورة في تلك الفترة، يعتبرونه سببًا فيما حدث، أو أن موقفه لم يكن كما ينبغي؛ فلعنوا الدولَ العربية وأنظمتها، وخصوصًا تلك التي ساعدت أمريكا أو فتحت حدودها لها، ولعنوا المعارضةَ العراقية بكل طوائفها، واتهموها –كما قلنا– بالخيانة والتواطؤ مع المحتل، ووجهوا شتائمَ واتهاماتٍ للأكراد؛ لأنهم ساعدوا على عبور أمريكا وتحركوا مع جيوشها من الشمال؛ فيما شُبِّه أنه فتح لجبهة من الشمال .. إلخ.

وهنا نتوقف عند هذه الاتهامات عمومًا، وخصوصًا تلك التي وجهت للقيادة الكردية في كردستان العراق، ونفصل الكلام فيها لنرى مدى مصداقيتها، ولنعرف الموقف الكردي من الحرب؛ ومن ثم الموقف من الاحتلال وإدارته المدنية والعسكرية، ونختم بالحديث عن المشروع السياسي الكردي في العراق، والذي يرينا دورهم ورؤيتهم لعراق ما بعد الاحتلال، وعندما تستعيد سيادتها وتبني مشروعها السياسي الجديد.

الأكراد والموقف من عراق ما بعد الاحتلال

مدخل عام:

بداية لابد من القول بأن فهم واستيعاب موقف أي شعب من الشعوب، أمر يعتمد بصورة أساسية على معرفة هذا الشعب؛ تاريخه، وجغرافيته، وحاضره بكل ما فيه من تعقيدات وتداخلات، ومصالح، وطموحات، وآلام وتخوفات، وتجارب

وتقلبات، وأحزاب وحركات؛ وهذا أمر غير متوفر عند الكثير من الباحثين، بل عامة الناس وصغار المثقفين؛ الأمر الذي يؤدي إلى التباس الكثير من الأمور، وتداخل المعلومات، وتكوين الأفكار والمواقف الخاطئة، وتصديق الشائعات والترويج لها.

وإذا كان الشعب الكردي قد تعرض للظلم والإبادة والتهميش من الساسة والأنظمة في جميع الدول التي يوجد فيها؛ فإنه قد تعرض إلى ظلم من نوع آخر من المثقفين والكُتاب، إلى درجة غريبة وغير مفهومة، ومن جميع التيارات، وبدرجات متفاوتة.

وإذا كان هناك من تبرير لهذا الموضوع؛ فإنه قائم على ضعف الصوت الكردي والحركة الدبلوماسية الكردية، وقلة التواصل المطلوب بين الشعوب الإسلامية، علاوة على المنابر الرسمية للدول التي تضطهد الشعب الكردي، وتصر دومًا على تصوير الضحية بصورة الجلاد، وإلصاق التهم الباطلة بالشعب الكردي على أنه شعب انفصالي، ولا يريد الانسجام والتوحد مع النسيج الوطني العام، وأنه شعب غير سلس، ولا يعرف التحضُّر والمدنية والنظام، بل سمح بعض المأجورين والعنصريين لأنفسهم أن يتهموا **شعب صلاح الدين الأيوبي** بأنهم يريدون خلق "إسرائيل" ثانية في الوطن العربي!!

وفي أجواء الجهل المطبق بالشعب الكردي، والتصور المشوَّه لقضيته، وضعف المدافعين عنه، فإن أي تُهمة يمكن إلصاقها به، ويجد الناس أنفسهم قد صدقوها، بل وردَّدوها ونشروها. ولكي يمكن للقارئ أن يفهم دوافع الشعب الكردي وثورته ومشروعه السياسي لابد أن نذكر له مجموعة من الحقائق والثوابت عن هذا الشعب.

بعض الحقائق عن الشعب الكردي

(١) الأكراد أحد الشعوب الآسيوية الهندو/أوروبية التي استوطنت هذه المناطق منذ آلاف السنين؛ وهو من المجموعة الإيرانية التي فيها الفرس والأفغان والباكستانيون والأوسيتيون .. بدلالة قرب اللغة الكردية وتداخل الكثير من كلماتها مع لغات هذه الشعوب.

(٢) له جميع مقومات القوميات والشعوب المستقلة؛ من وزن عددي (٣٥: ٤٠ مليون نسمة) ولغة مستقلة (**اللغة الكردية**) أوسع من جميع اللغات الشرقية عدا العربية، وملامح، وأزياء، وعادات وتقاليد، وأرض ممتدة على رقعة مكوَّنة من نصف مليون كيلو متر مربع متصلة ببعضها، وقد قُسمت بعد الحرب العالمية الأولى بين كل من: تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا، وتسمى **كردستان**. وتوجد جاليات كردية كبيرة في: أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، ولبنان، وأوروبا (**بعد الهجرات الحديثة والاضطهاد السياسي**).

(٣) بعد أن حرم الاستعمارُ الشعبَ الكردي من حقوقه القومية، ومن اجتماعه في دولة واحدة شأنَ الفرس والعرب والترك وغيرهم؛ تعرض الشعب الكردي في جميع هذه الدول -بدرجات متفاوتة- إلى عمليات منظَّمة من التهميش والحرمان، وعدم الاعتراف بهويته الثقافية، ومحاربة مظاهر وجوده، بل تعرض لعمليات التهجير القسري والقتل والإبادة الجماعية، وخصوصًا في العراق وتركيا؛ عندما اشتدت المطالبات الكردية، وثارت في وجه الظلم والتمييز واللامساواة. ووصل الأمر في العراق إلى تدمير أكثر من أربعة آلاف قرية ومدينة، وقتل وإبادة أكثر من مائة واثنين وثمانين ألفًا من السكان في عمليات سُميت **بالأنفال**، وضُربت مدينة "حلبجة" بالصواريخ والقنابل الكيماوية، وقُتل أكثر من خمسة آلاف فيها، وجُرح عشرة آلاف، وشُرد الباقون ودُمِّرت المدينة بالديناميت؛ وهذا غيض من فيض.

(٤) بعد أن قسَّم الاستعمار المنطقة طبقًا لمصالحه السياسية والاقتصادية؛ طالب الشعب الكردي بحقوقه من الدول الاستعمارية، ولكنه لم يجد من يجيبه، ثم طالب الدول الإقليمية -التي وُزعت كردستان عليها- بالمعاملة المتساوية والعدالة، والاعتراف بخصوصية الشعب الكردي، وإعطائه فرصة حكم نفسه داخل هذه الدول؛ فواجهَ الإبادة والقتل؛ فلجأ إلى الحل الأخير؛ وهو الثورة المسلحة والقتال في كل من تركيا وإيران والعراق؛ وذلك منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وكانت الثورة تُخمد، ثم لا تلبث أن تقوم ثورة أخرى، وهكذا إلى الآن؛ حيث لا زالت المنطقة الكردية مخضّبة بالدماء في تركيا وإيران. وأما العراق فقد سكتت المدافع فيها هذه الأيام، بل ومنذ انتهاء حرب تحرير الكويت؛ بسبب التطورات التي حصلت في العراق، وإعلان أغلبية المنطقة الكردية مناطق **ملاَذٍ آمن** للأكراد من مجلس الأمن الدولي، وإثر ذلك القرار -وبعد انسحاب الحكومة العراقية من تلك المناطق- نشأت حكومة كردية إقليمية لإدارتها منذ عام ١٩٩٢.

(٥) المطالب الكردية لم تكن انفصالية كما تدعي الأنظمة المضطهِدة للأكراد، ولكنها كانت دومًا هي الحكم الذاتي والفيدرالية في إطار الدولة القائمة؛ وهذا لا يعني أن الأكراد لا يحلمون باجتماعهم في دولة واحدة، أو أنهم لا يؤمنون بهذا الحق، ولكنهم يدركون أن الوضع الإقليمي والدولي لا يسمح بذلك، وأن انفصال أي جزء ليكون وحده، وسط محيط الأعداء والمتربصين سوف يكون قرارًا انتحاريًا، لا يحقق الأمن والاستقرار والازدهار للشعب الكردي، وسيجلب له من الشر أكثر من حقوقه بكثير، ويبقى تقرير المصير أمرًا مستحيلاً في ضوء الواقع الإقليمي والدولي؛ ولذلك تخلت عنه الأحزاب الكردية التي رفعته شعارًا لنضالها السياسي، واستبدلت به الفيدرالية.

الشعب الكردي وحصاد التجارب الُمرَّة مع أنظمة الحكم في العراق:

طالما أن الحديث هو عن أكراد العراق، فسنحاول أن نمرَّ على أبرز المنعطفات التاريخية لقضية هذا الشعب، وتجاربه الُمرّة مع الأنظمة المتعاقبة في العراق، وسيساعدنا هذا السرد المختصر على معرفة الخلفية التي ترجع القيادة الكردية إليها، وتنطلق منها في عملية اتخاذ القرار؛ باعتبارها دروس الماضي وحقائق التاريخ.

بعد صدور قرار دولي من عصبة الأمم (سنة ١٩٢٦) اعتُبرت فيه ولاية الموصل -التي فيها كردستان العراق- جزءًا لا يتجزأ من الأراضي العراقية، ولاحظ القرار أن الأغلبية السكانية فيها من الأكراد؛ ولذلك أوصت لجنة عصبة الأمم بالحفاظ على حقوق هذه الأغلبية، وعندما قُبلت العراق في العصبة بعد استقلالها عام ١٩٣٢، اشترطت العصبة عليها هذه الوصية كشرط لعضويتها. وهكذا أصبحت الحقوق الكردية الثقافية والسياسية متمتعة بدعم أدبي ومعنوي دولي، وجاءت التوصية ليس فقط بناءً على أغلبية سكانية للشعب الكردي؛ بل تهدئة للمشاعر القومية الكردية، وذرًّا للرماد في عيون الثوار الأكراد، الذين شكَّلوا "مملكة كردية" بقيادة **الشيخ محمود الحفيد** سنة ١٩١٨ (**أي قبل وجود دولة باسم "العراق" بحوالي سنتين**)، فور انسحاب الجيش التركي العثماني تحت ضغط الحملة الاستعمارية البريطانية والفرنسية.

ولما قام الجيش الاستعماري البريطاني بسحق التجربة الكردية، وقمع ثورتها، واعتقال قادتها؛ هدأت الأوضاع لتشتعل من جديد مع ثورة العشرين في العراق، والمشاركة الكردية في تلك الثورة الوطنية، ثم استقر الحكم الملكي مع وجود المحتل البريطاني وجيشه واستفزازاته، ولم يستمر الاستقرار طويلاً؛ حيث ثارَ

الأكراد في بداية الثلاثينيات بقيادة **عشيرة البارزاني**، واستمرت المناوشات والقتال المتقطع، حتى شُرِّد الثوار الأكراد مع البارزانيين إلى إيران في الأربعينيات، وهناك التحقوا بالثورة الكردية الإيرانية، التي أَعلنت **جمهورية مهاباد** عام ١٩٤٦، والتي لم تدُم سوى أقل من سنة؛ بسبب الغدر الروسي، واتفاق الروس مع حكام طهران على امتيازات نفطية مقابل تخليهم عن الثورة والجمهورية الوليدة.

وكان الملا **مصطفى البارزاني** جنرالاً في جيش هذه الجمهورية، وقائدًا أعلى لقواتها، وعندما انهارت الجمهورية لم يكن أمامه سوى اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي، بعد هروبه من العراق، وملاحقته من إيران، وبقي هناك مع عدد كبير من الثوار الأكراد إلى عام ١٩٥٨ عندما سقطت الملكية، واستلم **عبد الكريم** السلطة؛ والذي سارع إلى إعلان مصالحة الأكراد والاعتراف بحقوقهم المشروعة، ووجه الدعوة إلى **الملا مصطفى** ومَن معه للعودة إلى العراق، والمساهمة في بناء الدولة الجمهورية الجديدة.

ولكن النية الحقيقية لعبد الكريم قاسم –كما ظهرت لاحقًا– كان تقوية صفِّه، وتثبيت أركان حكمه، والاستقواء بالشعب الكردي ورجال ثورته، لا الاعتراف الحقيقي بحق الشعب الكردي وحل مشكلته على أساس العدالة والمساواة وخصوصية الهوية؛ ولذلك سرعان ما انقلب على الأكراد، وأدار لهم الظهر، بعد أن أيدوه وساهموا في تثبيت حكمه؛ الأمر الذي أدى إلى أن يعلن الشعب الكرديُّ ثورة عارمة عام ١٩٦١؛ والتي سهلت وصول البعثيين والقوميين العرب الناصريين إلى الحكم سنة ١٩٦٣، وسقطت حكومة عبد الكريم، وسطع نجم عبد السلام عارف، وأيَّده الأكراد وتفاوضوا معه، ولكنه اتبع سياسة سلفه وبعنجهية أكثر، وجاء بعده أخوه عبد الرحمن عارف، واستمرت المشكلة بالرغم من جولات التفاوض وفترات الهدنة. وسقطت هذه الحكومة، وجاء حزب البعث إلى السلطة في انقلاب عسكري مشئوم سنة ١٩٦٨.

وإذا كان عبد السلام قد سمَّى مشروع حله للمشكلة بـ"**اللامركزية الإدارية**"؛ فإن البعثيين توصلوا لفكرة "**الحكم الذاتي**" سنة ١٩٧٠. وقبل أن ينتهي التفاوض بشأن تفصيلات قانون الحكم الذاتي هذا، وقبل الاتفاق على الحدود الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي؛ سارعت حكومة حزب البعث إلى إعلان القانون من طرف واحد، وتحديد الحدود، وإخراج مناطق كبيرة ومدن رئيسية (**مثل كركوك**) من تعريف "**كردستان العراق**"، وتمت محاولة اغتيال **البارزاني** مرتين في فترة الهدنة، وعبرت الحكومة عن نوايا شريرة وديكتاتورية رسَّخت قناعة الثورة الكردية بأن الأمر من جانب الحكومة ليس سوى "حِبْرٍ على ورق"، وأشكال كرتونية، وتصفية داخلية حقيقية للثورة وقياداتها؛ وليس "**الحكم الذاتي**" سوى لَعبٍ بالألفاظ، واسم بدون أي مسمى، ولا يمكن لقانون مثل هذا أن يجد النور إلا في دولة القانون، ودولة المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان، وليس البعثُ وحكومته سوى مجموعة من الاستئصاليين القتلة الذين لا يؤمنون إلا بحكم الفرد، وألوهية الحزب الواحد، ولا يكون للشعب الكردي منهم إلا كل شرّ.

وعندما لم تقبل القيادة الكردية بسياسة فرض الأمر الواقع والإملاء، والمعادلة القائمة على إعطاء جزء من الحقوق بروح المنّ والاستعلاء؛ اشتعلت الحروب، وتعرضت القرى والمدن الكردية إلى الحرق والتدمير، وسالت الدماء بغزارة، وكانت الحكومة تتصور أن حملات القسوة والإبادة والبطش يمكن أن تجبر القيادة الكردية على التنازل وقبول الإملاء. ولم يحدث هذا بالرغم من أن كل إمكانيات الجيش العراقي كانت مسخّرة للحرب، وميزانية الدولة كانت مخصصة للقتل والحرق؛ لأن الشعب الكردي كان منخرطًا بكلِّه في الثورة، وكانت هناك مساحات واسعة في كردستان تحكمها الثورة وتتحصن فيها، والظهر كان

مسنودًا لإيران؛ وهي كانت تقف مع الثورة في تلك الأيام تكتيكيًا، وبسبب مطامعها في شط العرب.

واستمر الحال على هذا النحو حتى أعطى "صدام" نصف شط العرب لإيران -كما سلف القول- ثمنًا لأن تحاصر إيران هذه الثورة من خلف، وتجبرها على الاستسلام أو الانهيار، وهذا ما حدث؛ حيث انهارت الثورة في ١٩٧٥ بعد توقيع اتفاقية الجزائر بين صدام وشاه إيران، وذهب مئات الآلاف من الأكراد لاجئين إلى إيران، وترك الباقون السلاح وقعدوا، ونُفي الكثيرون إلى جنوب العراق، وصدر العفو عن الباقين.

ولم تنتهِ الثورة؛ بل ظهر إلى جانب **الحزب الديموقراطي الكردستاني** حزب جديد ضم مجموعات يسارية وشعبية، وسمى نفسه باسم "**الاتحاد الوطني الكردستاني**" بزعامة **جلال الطالباني**، وأعاد الحزب الديموقراطي تنظيم نفسه وإعلان قيادة مؤقتة لحين وفاة البارزاني عام ١٩٧٩؛ العام الذي شهد الثورة الإيرانية الإسلامية، وسقوط نظام الشاه الذي غدر بالشعب الكردي.

ولم يمضِ وقت طويل حتى أعلن "صدام" نهاية اتفاقية الجزائر، بل وأعلن حربًا على إيران؛ الأمر الذي فتح الأبواب على مصراعيها لتجدد الثورة الكردية، بعد تخلي إيران/الثورة عن التزاماتها الأمنية مع العراق، ودخولها في الحرب معها، وتسلحت الثورة من جديد، وشددت من ضرباتها، واستفادت من سنوات النكسة في لمِّ شمل تنظيماتها سرًا.

وبالرغم من شدة الحرب وخطورتها على النظام العراقي نفسه، ومحاولة القيادة الكردية أن تفتح باب الحل والتفاوض مع الحكومة؛ إلا أن "صدام" لم يُبدِ أي مرونة، وعالج جميع المشاكل بطريقته الخاصة التي كلها ديكتاتورية وفردية، وقمع وعنف وإخضاع، وعدم القبول بشيء غير الاستسلام لما يمليه هو ويراه، وفي آخر دعوة وجهها "صدام" للشعب الكردي للتصالح معه، تكلم[٤] بلغة استعلائية تهديدية أشبه بسلوك أبٍ يدعو أبناءه الضالين العاقين للتوبة في حضرته، ووصف كردستان بأنها جزء صغير محتقر، ودعا الأكراد إلى طرد الأجانب كشرط لابد منه لأي حوار.

ومع هذا رد الحزبان الكرديان الحاكمان لكردستان منذ سنة ١٩٩٢ بعقلانية على دعوة صدام، وقبلوا التفاوض معه بشروط؛ منها:

١- القبول بالفيدرالية كعلاقة بين الإقليم وبين باقي مناطق العراق؛ وفقًا لقرار البرلمان الكردي سنة ١٩٩٢ بإجماع القوى السياسية الكردية.

٢- ضرورة تهيئة الأجواء المناسبة ومستلزمات الحوار الديموقراطي العلني وبناء عوامل الثقة.

٣- وقف سياسات ترحيل السكان الأكراد الأصليين وتهجيرهم من مناطقهم، والكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين.

وأضافت بعض الأوساط الكردية القيادية شروطًا أخرى؛ مثل وضع حدود واضحة للمنطقة الكردية، وحسم مسألة المناطق المختلف عليها (**مثل كركوك وخانقين**)، وتوفر ضمانات إقليمية ودولية، واستمرار الحصول على جزء من عائدات البترول بمقدار الحجم السكاني.. .

وقد كان وراء قبول الأكراد لهذه الدعوة عدة أمور:

١- التأكيد مجددًا على وطنيتهم وعراقيتهم، وعدم ارتباطهم بقوى أجنبية، وتفضيلهم حل المشكلة في إطار البيت العراقي داخليًا.

٢- تفويتهم الفرصة على صدام؛ لكي يقوم بحملة إبادة وتدمير للمنطقة؛ بحجة عدم قبولهم لدعوته وحله السلمي، وخصوصًا أن الأمريكان لم يكونوا يعِدُون بشيء سوى حظر الطيران والحماية الجوية، و**صدام** كان يحرك قواته شمالاً، **وعدي وعزت الدوري** كانا يتفقدان القوات.

٣- ضعف ثقة الأكراد بالوعود الأمريكية والغربية، وإدراك الأكراد لسياسات تلك الدول القائمة دومًا على براجماتية وواقعية شديدة، مرتبطة بالمصالح

القطرية الخاصة، واستعدادهم لبيع أي حليف مهما كان إذا اقتضت مصالحهم القطرية ذلك؛ وهم يتذكرون تجربتهم مع كيسنجر في السبعينيات، وتجربة العراقيين جميعًا مع جورج بوش الأب في بداية التسعينيات عندما سمح بقمع الانتفاضة.

الأكراد والاستعدادات الأمريكية للحرب:

عندما بدأت الاستعدادات الأمريكية للحرب؛ كانت المنطقة الكردية تعيش في إطار وضع سياسي (**في منطقة الملاذ الآمن**) أشبه ما تكون بدولة مستقلة؛ حيث انقطعت الاتصالات بين الحكومة المركزية ومناطق حكومة إقليم كردستان، وفرضت الحكومة حصارًا شاملاً على المنطقة الكردية، ومن ناحية أخرى فإن الأحزاب الكردية كانت جزءًا من المعارضة العراقية التي كانت تضم جميع فصائل ومذاهب وأعراق وتيارات الشعب العراقي، توحدها معارضة النظام والسعي للإطاحة به.

ومن هنا، نلاحظ أن الموقف الكردي من الناحية الأولى (**الحكومة الكردية**) كان شبيهًا بموقف الكويت وتركيا وبقية الدول التي ساعدت أمريكا في الحرب بدرجات متفاوتة، وينبغي فهم الموقف الكردي في هذا الإطار؛ فإذا كانت تلك الدول -التي تتمتع بسيادة واستقلال كاملين- لم تستطع أو لم تشأ أن تقول لأمريكا: "**لا؛ لن نتعاون**"، فكيف يُطلب ذلك من الأحزاب الكردية التي لا تملك حكومة مستقلة ولا سيادة؛ بل تعيش منذ عام ١٩٩٢ في حماية الطائرات الأمريكية/البريطانية (التي تراقب منطقة الملاذ الآمِن هذه، ومناطق الحظر الجوي)، أضف إلى هذا أن الشعب الكردي الذي عانَى من نظام البعث كان يملك أكثر من سببٍ ومبرّرٍ لكي يرى نهاية هذا النظام؛ الذي كان على الدوام مصدر رعب لحوالي أربعة ملايين نسمة من شعب كردستان.

ومن الناحية الثانية (**إطار المعارضة**) فإن الأحزاب الكردية -شأنها شأن الأحزاب العراقية- كانت تسعى للإطاحة بالنظام، ولكن في إطار وطني، ودون أن يؤدي بها ذلك إلى الترحيب بالحرب، أو الاعتداء على العراق، أو ضرب بنيته التحتية ومنشآته الحيوية.

وقد أكد قادة الأحزاب الكردية هذا الأمر مرارًا، وأصدروا بيانات ضد ضرب العراق؛ فعلى سبيل المثال، وفي بداية شهر ديسمبر ٢٠٠١، وعندما لجأت الولايات المتحدة للقصف العشوائي وضرب العراق؛ أصدر الاتحاد الوطني الكردستاني بيانًا استنكر فيه هذا الأسلوب، وجاء في البيان: "**إن القصف العشوائي لم يؤدِ إلى الآن لا إلى تخليص شعبنا العراقي من المظالم، ولا إلى تغيير النظام؛ بل أدى لهدم المصانع والمؤسسات، ومحطات الكهرباء والبرق والبريد والجسور، ومعالم الحضارة التي بناها الشعب العراقي بجهوده المضنية**"[٥]

وفي زيارة للسيد عدنان مفتي (**نائب رئيس حكومة السليمانية، ووزير المالية، وعضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني**) وفي مقر لجنة التضامن المصرية بالقاهرة قال: "**نرفض قيام دولة كردية منفصلة بشمال العراق، ونطالب بالاتحاد الفيدرالي، وإن الشعب الكردي ليس طرفًا، ولن يكون طرفًا مع أمريكا في ضرب العراق، أو في الوجود العسكري في الخليج؛ لأننا دائمًا أحد ضحايا الحروب -باعتبارنا جزءًا من نسيج الشعب العراقي- ولن نشارك في أي مؤامرة خارجية، ونؤمن بأن الشعب العراقي هو الوحيد القادر أن يغير العراق لصالحه**"[٦]؛ وهذا الموقف الكردي كان نابعًا من التخوف من المجهول، وعدم معرفة نوايا السياسات الأمريكية، ومدى جديتها. وفيما يمكن أن يكون تحليلاً وتعبيرًا عن هذا الموقف؛ قال الحزبان الكرديان الحاكمان تعليقًا على سيناريوهات تغيير نظام صدام: "**إن الأكراد يحتاجون لرؤية البديل الأفضل قبل أن يقدموا دعمهم لأي محاولة تقودها الولايات المتحدة للإطاحة**"، وقال السيد جلال الطالباني: "**لن ندخل في مغامرات**

عواقبها غير واضحة، ولا يمكننا دعم أي مشروع للتغيير لا نرى فيه البديل"، وقال: **"إن الأكراد يفضلون الوضع الحالي على أي تغيير يمكن أن لا نقبله؛ فصدام تم احتواؤه، والأكراد يعيشون تحت الحماية الدولية"** .. وقال السيد مسعود البرزاني: **"إنه لا يوجد ما يضمن أن يكون البديل أفضل من صدام"**[٧].

ويبدو أن وصف هذه السياسة الواقعية العملية بـ**"سلطة في اليد خير من دولة على شجرة"** وصف جميل ومعبِّر، كما قال بذلك أحمد مصطفى في تقريره في صحيفة الاتحاد الإماراتية[٨].

وبالرغم من الشائعات الإعلامية التي كانت تنتشر بين الحين والآخر، والتي كانت تقول بأن أمريكا ستقسم العراق، وستكون للأكراد دولة، وبالرغم من الرعب التركي وروحه العنصرية، والتي كانت تجدد تحذيرها لأمريكا والأكراد بين الفترة والأخرى، وكانت تعتبر حتى مجرد المصالحة الكردية الداخلية، وجلوس الزعيمين الكرديين، تهديدًا لأمنها وبداية لإنشاء دولة كردية مستقلة[٩]؛ إلا أن القيادة الكردية كانت مدركة دومًا حقوقها وحدودها، والواقع الدولي والإقليمي الذي كانت ولا تزال تتحرك فيه، ومقدار التجاوب الدولي والأمريكي مع مطالبها؛ ولذلك أعلن التنظيمان الكرديان -بعد التحذيرات التي صدرت على لسان **"بلند أجاويد"** رئيس الوزراء التركي ساعتئذ- رفضهما القاطع للاتهامات الاستفزازية التي تقول إن غارات أمريكية محتملة يمكن أن تسمح بإقامة دولة كردية في شمال العراق، وأكدا أنهما يدعوان لوحدة التراب العراقي وسلامته، في إطار حل ديموقراطي اتحادي للمشكلة الكردية، وأعربا عن إدراكهما لمشاعر القلق المشروع التي عبرت عنها دول مجاورة، وخاصة تركيا[١٠].

ونعود ونؤكد على أن التحركات الكردية كانت تجري دومًا في إطار المعارضة العراقية وآلياتها المعروفة **(مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢، وإعلان تشكيل المؤتمر الوطني العراقي INC، ومؤتمر المعارضة في لندن ديسمبر ٢٠٠٢، ومؤتمر المعارضة في صلاح الدين قبيل الحرب ... إلخ).**

وكانت قوى المعارضة العراقية جميعها تشارك في هذه المؤتمرات تقريبًا، وبلغت المشاركة القمة في **مؤتمر لندن**، وهو أشهر تلك المؤتمرات وأكثرها أهمية؛ حيث شارك فيه أكثر من ٤٠٠ شخصية عراقية، يمثلون عشرات المنظمات والأحزاب السياسية العربية والكردية والتركمانية والآشورية؛ الإسلامية والمسيحية والعلمانية، الشيعية والسُّنية، أما الذين لم يشاركوا فقد كانوا هم: **"أحد الأجنحة الثلاثة للحزب الدعوي الإسلامي وهو الجناح الشيعي، والحزب الإسلامي العراقي (الإخوان) والذي قرر المشاركة إلا أن بعض الإجراءات جعلته يسحب مشاركته قبيل الانعقاد، والحزب الشيوعي العراقي العربي الذي أناطه الحزب الشيوعي الكردي للمشاركة بدلاً عنه، وحتى الحزب الإسلامي العراقي كان له من يحمل همه ورأيه إلى المؤتمر؛ وهم قيادات الاتحاد الإسلامي الكردستاني"**.

حيثيات المشاركة الواسعة:

والحيثيات التي دفعت بكل القوى السياسية إلى هذه المشاركة -ومنها القوى الكردية طبعًا- هي:

١- تَطلُّع الشعب العراقي داخليًا للتغيير بأي ثمن، ووصوله لحالة اليأس من التغيير من الداخل بحكم قوة الجهاز الأمني والعسكري للنظام، علاوة على شدة بطشه وجبروته، وطريقته في التعامل مع أي معارضة أو حركة داخلية؛ حيث تكرار النتيجة المأساوية لانتفاضة ١٩٩٢؛ والتي تعامل النظام معها بالإعدامات والقبور الجماعية.

٢- اليأس من رفع الحصار الاقتصادي مع بقاء هذا النظام على السلطة؛ ذلك الحصار الذي كان من أفتك أسلحة الدمار الشامل التي دمرت العراق، وفتكت به، وقد وصل العراقيون

إلى قناعة أن استمراره معناه الموت البطيء للعراق، ولابد من البحث عن حل ومخرج.

٣- قناعة أغلبية الأحزاب هذه بأن الحرب حتمية ولا سبيل لدفعها، وأن التوقيت قريب جدًا، وكان الحديث يدور عن شهر يناير أو مارس ٢٠٠٣، وأن هذه الحرب ستؤدي دون شك لزوال النظام، وحدوث تغيير جذري في توازنات المنطقة، ومعنى ذلك أن المؤتمر هو لتقسيم السلطة في العراق، ووضع أسس نظام جديد سيفرض على الجميع، وطالما أن الأمر بهذا الشكل، وأن المؤتمر له ما بعده؛ فقد سارع الجميع لتثبيت أنفسهم، وإبداء رأيهم في النظام الجديد؛ شكله، ونوعه، وتكويناته، وعقد اتفاق مع أمريكا يُلزمها -ولو أدبيًا- ببعض الإجراءات التي تجعل وطأة الحرب أخف، ومستقبل العراق أفضل. وبالنسبة للأحزاب الكردية؛ فإنها كانت حريصة على تضمين (**الفيدرالية**) في أي صيغة سياسية تُقرأ أو تُكتب، وأن تأخذ اعترافًا مبكرًا وإقرارًا مبدئيًا من الأحزاب المجتمعة ومن الأمريكيين؛ يؤدي إلى جعل العراق دولة فيدرالية يضمن الأكراد فيها حقوقهم السياسية والثقافية والاقتصادية.

٤- الأحزاب العراقية كانت ترى أن الحرب لن تكون طويلة، وأن النظام سرعان ما ينهار؛ وذلك لمعرفتهم بواقع العراق، وعلاقة النظام مع الشعب، وتهالُك النظام من الداخل، فنحن العراقيين أدرى ببلدنا من بعض العسكريين والمحللين الاستراتيجيين، الذين كانوا يرون أن العراق ليست مثل أفغانستان، وأن الحرب ستكون طويلة، و... إلخ.

٥- الدول الإقليمية بعد أن رأت أن خيار الحرب حتمٌ؛ بدأت التنسيق مع أمريكا بشكل أو بآخر؛ فتركيا حليف استراتيجي لأمريكا، والأردن كذلك، وحضور الأمير الحسن بن طلال في اجتماعات بعض الضباط العراقيين في لندن لم يكن أمرًا عفويًا، وكان له دلالات، والكويت كانت ستشارك في الحرب، والدول الخليجية الأخرى وافقت على الدعم اللوجستي، وحتى إيران (العدو التقليدي للولايات المتحدة) لم تكن معارضتها شديدة لعدة أسباب؛ منها: كرهًا في النظام العراقي، وحرصًا على شيعة العراق، ولضمان نسبة مقدرة لهم في مستقبل العراق، واستخدام الجماعات الشيعية العراقية كخطٍّ وصْل بينها وبين أمريكا؛ من خلال دفعهم للتعاون والمشاركة، وأبرز تلك الجماعات هي: "**المجلس الأعلى للثورة الإسلامية**" بقيادة أسرة الحكيم، وإرسال رسالة لأمريكا مفادها أن إيران ليست بالضرورة ضد الولايات المتحدة، والقضاء على منظمة مجاهدي خلق، والتي أعلنت أمريكا قبل فترة أنها تعتبرها منظمة إرهابية، ولصلة المنظمة واعتمادها في البقاء على النظام العراقي.

٦- الأحزاب العراقية كانت تركز على مصلحة العراق في خلاصها من الديكتاتورية والقمع والحصار، وتحولها إلى دولة ديموقراطية، بخلاف أحزاب المنطقة العربية وبعض الدول التي تخشى على مصالحها، وأثَّر دخول الأمريكان في العراق عليها وعلى أنظمة حكمها، وأثر ذلك في تشجيع معارضيها للذهاب إلى أمريكا والاستعانة بها.

ومع كل ما قلناه عن مشاركة المعارضة؛ فإن الأحزاب العراقية عمومًا والكردية خصوصًا قالت: لا للحرب وضرب العراق (كموقف أخلاقي مبدئي)، ونعم لتغيير النظام والدعم الخارجي، وتعبيرًا عن هذا الموقف قال جلال الطالباني (زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني وأحد قادة المعارضة): "**أرفض كلمة غزو**

مرة أخرى، وأقول: لا للغزو، ونعم للتعاون والتنسيق الأمريكي مع المعارضة العراقية"[١١].

وأكدت الأحزاب على ضرورة الحفاظ على استقلال العراق ووحدته، وأعلنت أنها ليست في وفاق تامّ مع أمريكا، ولكنها غير قادرة لا على إيقاف الحرب، ولا على الوقوف والقتال في صف النظام، ولا التفرج تحت عنوان الحياد؛ لأن الموقف أعقد وأكثر خطورة من هذا الخيار السلبي، الذي لا يؤثر على أمريكا شيئًا، ولا يساعد في لمّ الشمل ووحدة الصف، والتشاور الذي يحتاجه العراق دومًا قبل الحرب، وبعدها للتخفيف من المعاناة، والمساهمة في أن تكون الخيارات وطنية ومستقلة، وزيادة الخير وتقليل الشر فيما يحدث؛ ما أمكن.

الموقف الكردي أثناء بدء وسير المعارك:

انتاب المنطقة الكردية رعب وخوف شديد من أن تؤدي الحرب إلى ضربات انتقامية من الحكومة للمنطقة والمدن الكردية؛ ولهذا فإن المدن الكبيرة مثل أربيل (**العاصمة الإقليمية**)، والسليمانية، ودهوك، والمدن المحاذية لخط التماس كادت أن تخلو من سكانها، الذين تفرَّقوا في القرى والمدن الصغيرة البعيدة، وخصوصًا أن وكالات الأنباء نقلت خبرًا على لسان وزير النفط العراقي، والقيادي في حزب البعث"**سمير نجم**" مفاده أن الجيش العراقي قرر اقتحام المدن الكردية قبيل الحرب[١٢]؛ فكان الشعب الكردي يتوقع انتقامًا عراقيًا، وخصوصًا مع دخول وحدات من الجيش الأمريكي في المنطقة الكردية.

جبهة في الشمال:

مع وصول وحدات الجيش الأمريكي إلى كُردستان؛ شاعت تصورات بأن أمريكا ستفتح جبهة من الشمال؛ لتشتيت الجيش العراقي، والإسراع بسقوط النظام؛ وذلك لوجود حكومة كردية متعاونة مع أمريكا، ووجود أكراد ومعارضين كثيرين للسلطة في مناطق كركوك والموصل، ومن الممكن أن يثوروا ضد النظام استغلالاً للفرصة، ولكن هذه الإشاعات كانت مجرد تكهنات وخيارات متوقعة، والذي حدث أنه لم يتم فتح جبهة مواجهة حقيقية في الشمال، والأكراد لم يشاركوا مشاركة حقيقية في الحرب.

ولشرح الموقف الكردي تجاه تلك الشائعات والتكهنات قال مسئولون في **"البيشمرجة الكردية"** في الحزبين: إن القوات الكردية ليست قوية بما يكفي لمشاركتها في حرب كهذه، وقد قال "**فريدون عبد القادر**" القيادي في حزب الاتحاد الوطني: "**أمريكا لا تريد مساعدتنا؛ فالحرب ستكون حربًا تكنولوجية**"[١٣]، وأكدت الصحيفة نفسها (الوفد المصرية) هذا الأمر بإيراد خبر على لسان "**أنتوني كوردسهان**" الباحث بمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية الأمريكي؛ حيث يقول: "**إن الأكراد لا يملكون قدرات قتالية، ولا معدات اتصال، ولا أسلحة حديثة، ولا ذخيرة احتياطية، ولا قدرات لوجستية، ويوجد في مليشياتهم الكثير من الشيوخ والأطفال**"[١٤].

كما أن مشكلة الموقف التركي والذي رفض دخول أو عبور القوات الأمريكية، أدى إلى عدم إمكانية فتح جبهة من الشمال، ومشاركةُ الأكراد ما كانت تتم بدون تسليحهم بأسلحة متطورة وثقيلة؛ الأمر الذي عارضته تركيا بشدة، وطالب الأتراك – بالإضافة إلى عشرات المليارات ثمنًا لعبور القوات– بحصة من النفط والامتيازات الاقتصادية، وقمع التطلعات الكردية، ونزع أسلحة الأكراد والسماح بدل ذلك بنزول القوات التركية لضبط الأمن.

في البداية نزلت قوات المظليين الأمريكان في كُردستان في المطار القديم لبلدة حرير، وفي ٢٠٠٣/٣/٢٣ أُعلن عن وصول وحدة مكونة من (٢٨٠) جنديًا أمريكيًا/بريطانيًا للسليمانية[١٥]، ولكن المراقبين قالوا بأن مهمة هذه القوات لا تبدو عسكرية بالمعنى القتالي وفتح الجبهة؛ لعدم وجود دبابات وأسلحة ثقيلة معهم، وهم كانوا يقولون بأن مهمتهم

إنسانية في هذه المناطق[١٦]، وقال اللواء محمد علي بلال (قائد القوات المصرية في حرب الخليج الثانية): "**إن أمريكا قامت بإدخال هذه القوات ليس بهدف الزحف على بغداد كما أشيع؛ ولكن لإثبات وجودها في هذه المناطق، بعد رفض تركيا فتح حدودها.. ولغرض سيطرتها، ومنع أي اشتباك ربما يحدث بين الأكراد والأتراك على مدينتي الموصل وكركوك**"[١٧].

والذي حدث في جبهة الشمال كان الآتي:

١- القوات الأمريكية وكذا الكردية لم تدخل في معارك تذكر مع القوات العراقية ميدانيًا إلا في بعض المناوشات القليلة التي حصلت.

٢- الحكومة العراقية نفسها بدأت بإخلاء بعض المواقع الأمامية التي لم تكن ترى أنها مهمة، وكانت البيشمرجة الكردية تقوم بإشعالها بعد تركها.

٣- تركيا كانت تطالب وتحذر كلاً من الأكراد والأمريكان بأن لا تدخل القوات الكردية مدينتي الموصل وكركوك الشماليتين؛ حتى لا تقوى السيطرة الكردية، ولوجود أطماع تركية فيهما، وأقلية تركمانية، وغيرها من الأسباب، وهددت بالتدخل لو حدث ذلك. ولما أن الأكراد لم يكونوا يريدون تفجير مشكلة مع تركيا؛ فلم يكونوا يندفعون بالرغم من سهولة الأمر.

٤- انسحبت القوات العراقية من كركوك، ودخلت القوات الكردية فيها، وخصوصًا قوات الاتحاد الوطني الكردستاني، والذي حرض تنظيماته لكي تنشط وتتولى أمور المدينة وتفرض وجودها، ولم يحدث قتال في المدينة، إلا بعض المناوشات التي جرت مع بعض بقايا وجيوب المخابرات العراقية حول مطار المدينة، وكانت القوات الكردية تريد من وراء استلام هذه المدن عدة أمور منها:

أ- فرض السلطة والإدارة الكردية في مدينة كركوك، واستتباب الأمن فيها؛ وهي مدينة يسميها الأكراد "**قدس كردستان**"؛ وهي ذات أغلبية كردية، وقد عانت كثيرًا من النظام كما تعاني القدس من الصهاينة؛ حيث هُجِّرت منها الآلاف، ودُمرت البيوت، ومُنع الأكراد -بقانون- من الامتلاك فيها، وهُجِّرت قبائل عربية إليها .. إلخ.

ب- الاستيلاء على إمكانيات عسكرية ومالية تقنية خلفها الجيش العراقي عند الانسحاب، والتي توجد في دوائر الدولة قبل أن تنهب.

ج- الاستيلاء على ملفات وأرشيفات مديريات الأمن، وخصوصًا أن مديرية الأمن في كركوك كانت مسئولة عن جميع المنطقة الشمالية، وفيها الكثير من الأسرار المهمة.

د- الاستيلاء على مبانٍ استراتيجية في مواقع مهمة لبناء قواعد فيها.

٥- أما بالنسبة لمدينة الموصل؛ فإنها قد سقطت بعد توقيع الفيلق الخامس للجيش العراقي اتفاقية استسلام مع القوات الأمريكية، وبموجبها سُلِّمت المدينة، ودخلت القوات الكردية بعد سقوط المدينة، ولم تكن سببًا في سقوطها. وسبب الاتفاقية كان عدم إيمان الجيش بالمقاومة، وانهيار الروح المعنوية لديه، وانقطاع الاتصالات مع المركز، والسعي إلى حقن الدماء بعد التيقن أن المقاومة غير مجدية والمعركة خاسرة، وقد شهدت المدينة أعمال نهب وسلب كغيرها من المدن، وساهم في ذلك بعض المسلحين الأكراد من المليشيات التابعة للنظام العراقي، والذين كانوا يسمون شعبيًا "**بالجحوش**"، ورسميًا لدى الدولة بـ"**فرسان صلاح الدين**"، وشهدت المدينة الكثير من التحسن عندما استنجدت العشائر العربية

بمسعود البرزاني لكي يرسل بعض القوات المنظمة الكردية؛ للمساهمة في استتباب الأمن؛ ومنع هؤلاء المخربين من سرقة المؤسسات، وعدم السماح بأعمال انتقام وفوضى وغيرها.

ولا ننسى أن الطابع الغالب لمدينة الموصل عربي، وليس للأكراد مطامع في هذه المدينة ولا يعتبرونها جزءًا من كردستان كمركز المدينة نفسها.

لماذا نسق الأكراد مع الأمريكان؟

إن الأسباب التي دعت المعارضة العراقية عمومًا لمثل ذلك-والتي ذكرناها سابقًا عند بيان حيثيات المشاركة في مؤتمر لندن- فيها الكثير من أجوبة هذا السؤال، ومع ذلك نذكر بعض الأسباب الأخرى الخاصة بالأكراد ومنها:

١- عدم وجود سند للأكراد يدافع عنهم ويرعى حقوقهم؛ فهم كالغريق الذي يتشبث بكل شيء حتى الحشيش؛ فالدول العربية لا تتبنى قضيتهم ولا تطرح همومهم، ولعل من غرائب القدر أنه عندما تعرض الشعب الكردي في الستينيات إلى القمع الجماعي، وعمليات الإبادة، والقصف والقتل العشوائي؛ طالبت "**منغوليا**" بإثارة قضيتهم في الأمم المتحدة، ودعت "**منغوليا**" الدول العربية لمناقشة المشكلة[١٨]، ولكن الدول العربية شكلت لجنة خماسية؛ ليس لمناقشة القضية، بل لحملها على السكوت وعدم التطرق للموضوع[١٩].

وإذا كان العرب لهم الدول العربية، والشيعة لهم إيران، والتركمان لهم تركيا؛ فماذا يكون للأكراد؟ فالدول المحيطة الإسلامية (**تركيا، إيران، سوريا**) كلها تريد ألا يحصل الأكراد على شيء يذكر؛ لأن لها وعندها أكرادًا مظلومين مقهورين، والروس والصين وحتى فرنسا كانوا يؤيدون فكرة عودة "صدام" لحكم المناطق الكردية، ورفع مناطق الحظر الجوي؛ مما كان معناه ضياعًا حقيقيًا للأكراد. والفرق بين الفرنسيين وغيرهم؛ أنهم كانوا يقولون بإجراء مباحثات بين الحكومة العراقية والأكراد قبل رفع هذه المناطق[٢٠].

ففي أجواء مثل هذه، وفي الوقت الذي تملك فيها أمريكا كل الأوراق، وكانت عازمة دون تردد أن تُسقِط النظام العراقي؛ فمن المعقول والمفهوم أن نرى تنسيقًا كرديًا/أمريكيًا، وخصوصًا وكما أشرنا أن المنطقة الكردية -ومنذ أكثر من عشر سنوات- فيها حكومة محلية، كأنها مستقلة مثل الكويت والأردن وغيرهما.

٢- خوفهم من تغيير داخلي بانقلاب عسكري ينال رضى الأمريكان والغرب والمنطقة، ويعودون همْ إلى نقطة الصفر، وخصوصًا أن القوات الكردية لا تقوى على حماية المدن في وجه الجيش العراقي وإمكانياته، والأمريكان والبريطانيون لا يُوثق بوعودهم تمامًا؛ لأن سياساتهم براجماتية وشديدة التلون طبقًا لمصالحهم، ولم يكونوا يعدون القادة الأكراد بأشياء واضحة، والأمم المتحدة لا تتدخل باعتبارها قضية داخلية إذا لم تحركها أمريكا.

٣- خوفهم من اقتحام الجيش العراقي للمدن الكردية (كما ورد ذلك على لسان سمير نجم، كما سبق)؛ فالتنسيق مع الأمريكان كان مطلوبًا وضروريًا للتخطيط لحالٍ كهذا وسبل مواجهته، وكانت هذه داخلة في مهمة القوات الأمريكية التي دخلت كُردستان، ولا ننسى أن التحالف الأمريكي/البريطاني وقواعده العسكرية في تركيا هو الذي حمى المنطقة من بطش "صدام" طيلة السنين الماضية من بعد حرب الكويت.

٤- السعي لكسب علاقة مع أمريكا كانت ضرورية أيضًا لحماية الأكراد من تدخل عسكري تركي واجتياح شامل، والتدخل التركي هذا لو حدث لكان قد أحدث إرباكًا لأمريكا، وأثار حفيظة دول المنطقة والعالم، وشجع إيران على التدخل، وخصوصًا أن إيران لها أهداف كبيرة متمثلة في ضرب الأحزاب المعارضة لها، والموجودة في العراق مثل: "**مجاهدي**

خلق"، والأحزاب الكردية الإيرانية. باختصار؛ إن التدخل الأمريكي كان يحمي الأكراد من تركيا وإيران.

٥- أمريكا بلا شك سوف تحدد الكثير من ملامح العراق القادم، والقناعة بهذه الفكرة دفعت بالقيادة الكردية إلى التنسيق مع أمريكا؛ حتى تضمن عراقًا يعترف بحقوقها، ولا تعود المنطقة للنزيف الدموي مرة أخرى، ولا شك أن لأمريكا دورًا في إقناع القوى السياسية العراقية بذلك، والضغط عليها حتى لا تتملص من وعودها عندما تجد القوة حولها.

الأكراد ومجلس الحكم:

جاء مجلس الحكم كثمرة لمؤتمرات المعارضة العراقية ومشاوراتها المتعددة التي سبقت الحرب، وكذا التي تلت سقوط النظام، والتي كانت أمريكا أيضًا تشارك فيها من خلال مبعوثها **خليل زلماي زادة**؛ حيث قررت هذه المشاورات والمؤتمرات إشراك جميع طوائف وقوميات العراق في هذا المجلس حتى يحظى بأكبر شرعية ممكنة، وحتى تحس جميع الأعراق والمذاهب والطوائف أنها ممثلة، وأن حقها في المشاركة في النظام القادم ثابت وغير ضائع.

وقُدر عدد المشاركين الأكراد بخمسة من أصل خمسة وعشرين، وهذه النسبة يرى الأكراد أنها غير عادلة؛ قياسًا إلى وجودهم العددي السكاني من ناحية، ودورهم السياسي من ناحية ثانية، ومعاناتهم وتهميشهم المستمر من ناحية ثالثة، ولكنهم قرروا أن يرضوا بذلك؛ حتى لا يكونوا حجر عثرة في سبيل استقرار العراق وإعادة بنائه، ولأن المجلس مؤقت، ولا توجد إحصاءات دقيقة في البلاد يمكن الاحتكام إليها.

والخمسة المشاركون هم ثلاثة زعماء سياسيين للقوى الثلاث الرئيسية في كردستان؛ وهي: "**الحزب الديموقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني**"، و"**الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني**"، و"**الاتحاد الإسلامي الكردستاني وأمينه العام صلاح الدين محمد بهاء الدين**"، واثنان من المستقلين هما: "**الدكتور محمود عثمان –السياسي المخضرم، والقاضي دارا توفيق؛ وهو رجل حقوق وقضاء**".

أما المشاركة في المجلس فقد رأى الأكراد ضرورتها وأهميتها للأسباب التالية:

(١) لابد أن تكون هناك سلطة وطنية ترعى مصالح المواطنين، وترمز وتعبر عن الإرادة العراقية، مهما كانت السيادة منقوصة.

(٢) لابد من دعم هذه السلطة والمشاركة فيها؛ حتى تتقوى وتتوسع وتصبح قادرة على استلام السلطة بشكل تدريجي من المحتلين، وحتى تكون ممثلة للشعب العراقي، ولابد من المطالبة والإلحاح على سرعة استعادة السيادة الكاملة والاستقلال.

(٣) ولأن هذا المجلس يضم جميع الأحزاب العراقية الفاعلة والمعروفة والتي ناضلت في فترة النظام السابق، وهذه الأحزاب تمثل أغلبية الشعب العراقي؛ لكونها مكونة من أحزاب عربية وكردية وتركمانية وشيعية وسُنية .. ولذا فالمجلس هو المظلة السياسية الوحيدة التي تجمع هذا القدر من الأحزاب والكيانات في مؤسسة واحدة لها مشروع واضح، ولا توجد قوى سياسية أخرى معروفة بجمهورها وكفاءتها ونزاهتها خارج المجلس إلا بالقدر المتعلق بنفوذ بعض المراجع الدينية الشيعية أو القبلية، أو آراء بعض النخب التي لا تملك رؤية وبرنامجًا محددًا لما ينبغي فعله، ولا يملك بديلاً أحسن.

(٤) يعتقد قادة الأكراد أن العراقيين لو انتظموا تحت راية واحدة مثل مجلس الحكم فإنهم يستطيعون أن يعيدوا الأمور إلى نصابها؛ فيبنون بلدهم ويستعيدون سيادتهم دون حروب ودماء ودمار؛ لأن أمريكا لا تريد استيطان العراق كما فعل اليهود، لكن لأمريكا مجموعة من المصالح السياسية

والاقتصادية تريد تحقيقها، وهذه المصالح ليست بالضرورة متناقضة مع مصالح العراقيين في أغلبها، وإن بدت أحيانًا كذلك، وإن التعامل مع أمريكا -لتجنب شرها وتجنب دمار واقتتال وضياع قد يحدث في العراق- أفضل من جعل العراق ساحة للحرب والقتل والدمار.

(٥) إن أمريكا تقول إنها جادة في دعم وتحويل العراق إلى بلد ديموقراطي حرّ، ومساعدة الشعب العراقي في حل أزماته الداخلية والخارجية، والإسراع بعودة العراق لقواها السابقة في مجالات الاقتصاد والتعليم والسياسة ...إلخ، وأن هذه مصلحة لأمريكا كما أنها مصلحة للعراقيين, وطالما أنه لم يمضِ وقتٌ يُذكر على سقوط النظام والمعالجة الأمنية لبقايا ذلك السقوط؛ فإنه لا داعي أن نكذِّب أمريكا حاليًا، ونشعل حربًا معها سنحترق بنارها معهم ونحن الطرف الأضعف فيها.

(٦) إن الخيار البديل للمجلس هو خيار المقاومة، وخيار المقاومة سيؤدي -برأيهم- إلى تحويل العراق إلى برك للدماء، وجعل العراق ساحة للمخابرات الدولية لتصفي حساباتها عندنا، وتؤدي إلى ضياع الكثير من مصالح المواطنين وضرورات حياتهم من غذاء ودواء وتعليم وأمن ..إلخ؛ تلك الأمور التي لابد أن توفرها سلطة محلية من العراقيين.

(٧) إن الاحتلال الأمريكي اكتسب غطاءً دوليًا عندما أسند مجلس الأمن مسئولية إدارة العراق مؤقتًا إلى سلطة الاحتلال، ومن هنا فلا مناص من التعامل معها، ولا داعي للتناطح مع مجلس الأمن كما كان يفعل النظام السابق بسبب وبدون سبب، خصوصًا أن الأمم المتحدة والدول العظمى في مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية جميعها، والرأي العام العالمي والمحلي والإقليمي كله، يدعم حق العراق في استعادة سيادته واستقلاله، وطالما أن الأمر كذلك، والأمريكيون يؤكدون أن بقاءهم مؤقت؛ فلماذا لا نلجأ إلى لغة الحوار والتعاون بدل لغة القتال والتناحر، في الوقت الذي يعلم فيه العراقيون جميعًا أن الأمريكان الآن لو خرجوا فورًا وبدون ترتيبات مسبقة وبناء سلطة عراقية؛ فإن العراق سوف تصبح مجموعة من الدويلات المتناحرة، وتنُهب بكل ما فيها، وتزول مِن على الخريطة، ويُدمَّر ما بقي فيها من مظاهر الحياة والنظام، وتصبح مثل الصومال التي خرجت أمريكا منها، ولكن الحروب الأهلية ونظام الدويلات والنهب المسلح والعصابات، لا زالت تعشعش فيها إلى الآن؛ بالرغم من مرور كل هذه السنين. وقبل ذلك خرجت أمريكا من لبنان، ولكن تركت وراءها ست عشرة سنة من الحرب الأهلية، أكلت الأخضر واليابس. إذاً كيفية خروج أمريكا، وتوقيت ذلك الخروج، ووجود ترتيبات بديلة تمنع الفوضى والحرب الأهلية، مهم مثل أهمية الخروج نفسه.

(٨) يعتقد الأكراد أن الغالبية المطلقة من العراقيين الآن مع خيار التعاون وعدم إشعال حرب جديدة في العراق، وخصوصًا أن الجميع يعلم أن العراقيين قد شبعوا تمامًا من الحرب والقتل والدمار، ويريدون لبلدهم الاستقرار، ولو بتقديم بعض التنازلات، حتى ولو تأخر رحيل الاحتلال قدرًا من الزمان؛ لأن رحيله بعد وقت بدون دمار ودماء، خير من رحيله السريع مع دمار البلد، هذا إن كانت المقاومة أصلاً ستؤدي لرحيل تلك القوات؛ فمن يدري لعل أمريكا تستثمرها كذريعة للبقاء، وخصوصًا أنها مسئولة أخلاقيًا وقانونيًا عما يجري في العراق؛ فكيف تترك البلد في حال الفوضى؟

(٩) يخشى الأكراد -ومعهم أغلبية العراقيين- من أن تكوَّن هذه المقاومة أجواءً لتربية عصابات ومجموعات عنف وإرهاب، وأحزاب وتنظيمات تدعي بعد ذلك الشرعية الثورية، وتقوم بإعادة أجواء العنف والاضطهاد إلى البلاد، وقد يعود رموز النظام وجلادوه مع هؤلاء إلى الواجهة مرة

أخرى، ويسود هذا الاعتقاد أكثر ويتأكد عندما لا تجد هذه المقاومة إلى الآن سندًا من أي من الأحزاب العراقية التي لها تاريخ ونفوذ وبرنامج سياسي واضح، وعندما لا يعرف أحد: مَن هؤلاء؟ وماذا يريدون تحديدًا: هل رحيل الاحتلال فقط أم ماذا؟ وإلى أين سيقود هؤلاء البلاد لو خرجت أمريكا؟

وتكتسب هذه القناعة دعمًا مهمًا من التجارب التاريخية القديمة والحديثة؛ التي أدت لتحرر البلاد من الاستعمار لتقع في براثن الاضطهاد والاستبداد، وأحدث تجربة هي التجربة الأفغانية؛ حيث قاتل هؤلاء الروسَ المحتلين ببراعة واقتدار، ولكنهم بعد أن خرج الاستعمار بدأوا بمقاتلة بعضهم بعضًا؛ بحثًا عن الهيمنة والاضطهاد والاستبداد، وفعلهم هذا جاء بـ"طالبان" وحكمهم القمعي المعروف، وأدت سياسات "طالبان" فيما بعد إلى عودة الاستعمار الأمريكي مرة أخرى؛ فهل سندخل نحن هذه الدائرة المفرغة؟!

وكذلك تجارب جميع الدول في محيطنا؛ فلم يؤدِ الخروج الشكلي للاستعمار إلى استقرار بلادنا وازدهارها؛ فقد سُلِّم الحكم لبعض العوائل، ولكن هذا لم يُرضِ الثوار، فما لبثوا أن انقلبوا على هذه الحكومات والعائلات التي اعتبرت أنها بقايا الاستعمار، وجاء الثوار على ظهور الدبابات إلى الحكم؛ لكي يصنعوا لنا أبشع واقع لا زالت بلادنا ترزح تحت أعبائه في مختلف الأمصار والأرجاء، بل أعادنا في العراق إلى عصور الاستعمار والاحتلال من جديد، بعد أكثر من سبعين سنة من حصولنا على الاستقلال.

وإذا كان الأمر كذلك؛ أفليس من حق شعوبنا وهي موزعة على الطوائف والمذاهب والأعراق أن تتوقف أكثر من مرة قبل أن تدخل تجربة مثل هذه؟ وإذا كانت الحكومات العراقية الثورية والملكية جميعها لم تقدم للشعب الكردي ما قدمه مشروع "**الملاذ الآمن**" من أمن واستقرار وحقوق؛ بل جلبت لهم الويل والدمار والمقابر الجماعية والأنفال والتهجير والتذويب القسري؛ فكيف يُتوقع من الأكراد أن يندفعوا وراء مَن لا يعرفونهم: مَن يقرأ البيانات المصورة وخلفه صورة "صدام"، ومَن يفجر "مسجد الحكيم" في النجف ويستبيح دماء المسلمين في "شهر رجب الحرام" وبعد صلاة الجمعة فيقتل ويجرح المئات، ومَن يفجّر مبنى الأمم المتحدة والصليب الأحمر، والسفارة الأردنية، ومقرات الشرطة العراقية و تجمعات المدنيين ..، ومَن يملك عقلاً تكفيريًا ونهجًا عنيفًا لا يقل خطره –على نماء العراق واستقراره– عن خطر المحتل ونهجه؟ وإن كانت هذه ليست بالضرورة صورة المقاومة تمامًا، ولكن الذي لا شك فيه أن هذه هي الصورة الغالبة والقائمة والخطيرة فيها.

إن الأكراد يعيشون في أمن واستقرار منذ ١٩٩٢، وداخل حكومتهم الإقليمية، ويمارسون تجربة ديموقراطية غنية ومهمة ومتميزة إلى حدٍّ كبير، ولا يضحّون بهذه المكتسبات بالسهولة والمزاجية التي يتصورها البعض، وتجاربهم التاريخية المرة علمتهم ألا يبيعوا ولا يشتروا بالوهم والظنّ والتخيل، وألا يتركوا المصالح الحقيقية المتحققة والموجودة من أجل مصالح متوقعة أو متوهّمة، وينبغي للسياسيين والمفكرين أن يستوعبوا التجربة المرّة للأكراد، وطبيعة سعيهم للحفاظ على وجودهم وحقوقهم واستقرارهم وسط محيط من الدول والأنظمة التي تدَّعي الإسلام والوطنية والديموقراطية؛ ومع ذلك لم تقدم لهم سوى الدمار والخراب، ولم تنظر إليهم يومًا نظرة أخوة ومساواة. ومن يريد أن يقرأ تاريخ وتجربة أكثر الشعوب اضطهادًا وتعرضًا للظلم؛ فليقرأ تاريخ شعب كردستان، ومن ثم ليفهم لماذا فعل الأكراد ذلك أو لم يفعلوا؟

الرؤية الكردية لمستقبل العراق

يرى الشعب الكردي وقادته أن العراق ينبغي أن يكون عراقيًا ديموقراطيًا، تعدديًا، فيدراليًا، موحّدًا.

ومثل هذا العراق الديموقراطي الفيدرالي يضمن حقوق الشعب الكردي ووحدة العراق في آنٍ واحد.

يرى الشعب الكرديُّ أنه شعب مكتمل المقومات والخصائص، والتي تجعل منه قومية وشعبًا متميزًا، كان من حقه أن تكون له دولة مستقلة تجمع أشلاءه وأبناءه وأراضيه المقتسمة بين دول المنطقة، ولكن الدول الاستعمارية حرمته من هذا الحق، واختارت اتفاقياتُ سايكس بيكو، ولوزان، ومؤتمراتُ الصلح التي أعقبت الحرب العالمية الأولى له هذا المصير، وطالما أن تغيير هذا الواقع غير ممكن، وإعادة جميع الحقوق للشعب الكردي أمر غير وارد، والسعي من أجل ذلك سيكلف شعوب المنطقة دمارًا ودماءً كثيرة دون جدوى؛ فإن الخيار الممكن والعادل والواجب هو أن توافق هذه الحكومات التي تحكم أجزاء كردستان على أن تكون المنطقة الكردية ذات خصوصية سياسية وثقافية، وتتمتع بحكم ذاتي.

ولما كان مصطلح "**الحكم الذاتي**" مصطلحًا غير محدد المعالم، وأمرًا مطاطيًا يحتمل التفسيرات المتعددة؛ فإن مصطلح "**الفيدرالية**" هو الأدق والأفضل في التعبير عن المطلب الكردي؛ لأن الفيدرالية لها تجارب أمريكية وأوروبية وآسيوية متعددة، تلك التجارب التي أعطت الوحدة والاستقرار في هذه البلاد إطارًا مؤسسيًا دستوريًا محدد الملامح والقسمات، ذلك الإطار الذي يمنع المركز من التغوُّل ويمنع الأقاليم من الانفصال والتفلُّت.

وهذا الوضوح في المطلب الكردي ليس وليد اليوم، وإنما يرجع إلى عقود من الزمان، ويمكن ملاحظة ذلك في مطالب الثورة الكردية في الستينيات والذي عبر عنه تصريح السيد **جلال الطالباني** لوكالة رويتر في ١٩٦٣، وقد كان حينها يترأس وفد المفاوضات الكردية مع حكومة ثورة ١٩٦٣ بقيادة عبد السلام عارف؛ حيث قال إن الأكراد حريصون على الوحدة الوطنية العراقية، وأنهم لا علاقة لهم بأكراد إيران أو تركيا، وأنهم يؤيدون أن تسيطر الحكومة المركزية في بغداد على كل مقادير الأمور في العراق، وأوضح: "**إن الأكراد يطالبون بحكم محلي مع بقاء الجيش والاقتصاد والسياسة الخارجية في يد الحكومة المركزية في بغداد**"[٢١]. وقد عرض هذا الوفد الكردي وقتها نماذج محددة من الدساتير على الحكومة (مثل دستور الاتحاد السوفيتي أو الهند) من الدول المشابهة القريبة من حيث المستوى الاقتصادي والسياسي للعراق.

إذًا المطلب الكردي كان واضحًا منذ اندلاع ثورة ١٩٦١، والجديد هو تعبير "**الفيدرالية**" كمصطلح يرى الأكراد أنه الأوفق في التعبير عن مطالبهم، مع تمسكهم بعراقيتهم. وهذا المشروع الفيدرالي أمر متفق عليه بين جميع القوى والتيارات السياسية الكردية؛ يمينًا ويسارًا، قوميين وإسلاميين، وقد صدر في شكل قرار صادر بالإجماع التام من البرلمان الكردي عام ١٩٩٢، ويرى القادة الأكراد بأن "الفيدرالية" أمر غير قابل للنقاش والمفاوضات؛ بل هي حق أساسي شرعي وقانوني للشعب الكردي الذي لا يمكن المجادلة في حقه في تقرير مصيره بعد كل المعاناة التي عاناها، والمسيرة الدموية التي مرَّ بها. والمتروك للنقاش هو "**حدود**" هذه الفيدرالية، وهل ستمتد لتشمل جميع المناطق التي يكون للأكراد غالبية تاريخية فيها، أم أنها ستكون في حدود أقل، وتدخل مدينة كركوك، وخانقين، وبدرة، وجسان، وضواحي الموصل مثل: سنجار، ومدن كثيرة في دائرة النقاش والتفاوض، وستكون المناقشات حادة وساخنة؛ لوجود أقليات تركمانية وعربية في هذه المناطق، وحدوث الكثير من عمليات التهجير والتعريب والتصفية فيها؛ ولأن هذه مدن بترولية واقتصادية كبيرة، فقد بدأت الآن تظهر صعوبة وسخونة النقاش الدائر؛ حيث نرى المظاهرات الكردية تخرج مطالبة بضم مدينة كركوك وضواحيها لإقليم كردستان، وتخرج المظاهرات العربية والتركمانية لتطالب بعكس ذلك، وقد جرت المظاهرات في أجواء مشحونة، وسالت فيها دماء من الطرفين؛ حيث

تدخلت أطراف مخرِّبة وأرادت إشعال فتنة عِرْقية في المدينة.

ومن المهم أن نذكر هنا ملاحظة متعلقة بماهية "الفيدرالية" ولماذا الحرص على المصطلح؟ ولم لا نقول الحكم الذاتي؟..

في الحقيقة؛ إن الأحزاب الكردية قبل ١٩٩٢ كانت ترفع عناوين مختلفة للتعبير عن الحقوق المطلوبة، وأبرز عنوانين كانا "**الحكم الذاتي**" الذي كان ينادي به الحزب الديموقراطي الكردستاني، و"**حق تقرير المصير**" الذي كان يدعو إليه الاتحاد الوطني الكردستاني، وبالرغم من أن الحزبين كانا متفقيْن على المطلب الكردي، ولكن التعبير عنه كان مختلفًا، وبعد نقاشات داخلية اتفق الحزبان ومعهما باقي الأحزاب الكردية على توحيد العنوان، وجاء اختيار مصطلح "**الفيدرالية**" بديلاً للعنوانيْن، وكانت التبريرات تقول بأن مصطلح "**الحكم الذاتي**" مصطلح مطاطي هلامي يمكن شحنه بدلالات مختلفة، ويفسر تفسيرات متعددة، وهذا أمر خطير ويولد مشاكل، أما مصطلح "**حق تقرير المصير**" فهو أيضًا مطاطي؛ لأنه يحتمل معنى الانفصال، كما يحتمل معنى الوحدة، وكما أن الأحزاب الكردية تُتهم بأنها انفصالية، فمن الحكمة أن نبتعد عن هذا اللبس.

وكلمة **الفيدرالية** تعني "**الحكم الذاتي**" المطلوب، ولكن بإطار قانوني ودستوري معروف، له تطبيقات كثيرة في العالم مثل "**الاتحاد السوفيتي السابق**" و"**الولايات المتحدة**" و"**كندا**"، و"**سويسرا**"، و"**الهند**"، وحتى "**الإمارات العربية المتحدة**"؛ إذن فإن مجرد الاتفاق على اختيارٍ واحدٍ من هذه الدساتير سيجعل القضية تأخذ شكلاً قانونيًا ودستوريًا معروفًا، وتستند على إرث من التجربة والتطبيق، يزيل الكثير من المشاكل وسوء التفاهم والجدل العقيم.

وفي نهاية هذا التقرير أرى أنه من المفيد أن نذكر الموقف الأمريكي من المشهد الكردستاني وأحزابه، وأغراض أمريكا في بناء علاقة مع الأكراد.

الموقف الأمريكي وأهدافه:

الموقف الأمريكي من القضية الكردية هو حل القضية في الإطار العراقي بشكل يرضي الأطراف المعنيّة، ولا يتدخل الأمريكان في هذا الموضوع أكثر من ذلك لحساسية القضية، وتعلُّقها بالأمن القومي للكثير من بلدان المنطقة، وكذلك حتى لا تُتَهم بأنها توالي طرفًا ضد طرف.

أما بخصوص علاقاتها؛ فهي قد بَنت علاقات جيدة مع الحزبين الكبيرين الحاكمين؛ بالمقدار الذي يجعلها قادرة على الوصول لما تريد من سيطرة وتحكم في المنطقة الكردية كجزء من العراق. وبالنسبة للأحزاب الأخرى؛ فهي تحسب حساب **الاتحاد الإسلامي الكردستاني**، وتعبر عن ذلك؛ بزيارات، ومشاورات لاستطلاع الرأي، والسماح له بدخول مجلس الحكم؛ باعتباره ثالث حزب سياسي كردي من حيث التنظيم والتأييد الجماهيري والحضور السياسي، وهذا أمر واضح؛ حيث كان الاتحاد يحصل في الانتخابات على المرتبة الثانية والثالثة، وفي ١٩ ديسمبر في عام ٢٠٠٣ جرت انتخابات طلابية في الجامعات والمعاهد والثانويات حصل الاتحاد فيها على ٢٠% من جميع الأصوات تقريبًا.

وأما باقي الأحزاب؛ مثل **الجماعة الإسلامية، والحركة الإسلامية**؛ فقد تعاملت أمريكا معهما بتحفُّظٍ وحذرٍ بالرغم من حضورهما مؤتمر لندن، بل إنها ألقت القبض على زعيمي الجماعتين لشهور؛ حتى تتأكد من موقفهما من المقاومة والعمليات التي تجري ضد أمريكا، وتشكك أمريكا كان بناءً على أن الجماعتين لهما مليشيات مسلحة، ولهما توجهات جهادية عسكرية، وأن جماعة "**أنصار الإسلام**" -وهي جماعة صغيرة من عدد من المئات من الشباب- قد خرجت من عباءتهما.

وجماعة "**أنصار الإسلام**" هذه، والتي نشأت قبل سنتين تضُم مجموعة من الشباب ذوي توجهات

تكفيرية متشددة، وقد حكمت على الأحزاب الكُردية الحاكمة بالرِّدَّة ووجوب قتالها، ولجأت إلى قريتين في الحدود الإيرانية/العراقية، والتحق بهم مجموعة ممن يُسمون **بالعرب الأفغان**، وأعلنوا في هاتين القريتين إمارة إسلامية شبيهة بحكم "طالبان".

ولما بدأت العمليات العسكرية في العراق، وفي ثاني ضربة جوية؛ استُهدفت مقراتهم في ضواحي مدينة **حلبجة** (على الحدود)، وقُتل منهم عدد قاربَ (٤٥) شخصًا، وكانت كارثة كبيرة دفعتهم إلى نقل مقراتهم من تلك المناطق.

ولما نزلت القوات الأمريكية في كردستان قامت مئات منهم -وتحت غطاء جوي- بالانضمام إلى قوات الاتحاد الوطني (الحزب الحاكم في تلك المنطقة)، وقاتلوا جماعة **"أنصار الإسلام"**، حتى قضوا على وجودهم؛ فقُتل منهم من قُتل، وأُسر منهم من أُسر، وهرب إلى إيران من هرب، واختفت مجموعة منهم في المدن الكردية، وتسللوا إلى المناطق العربية بعد سقوط النظام، ولبعض عناصرهم دور في المقاومة الآن.

هذا بخصوص الجماعات الإسلامية الموجودة، أما الأحزاب الكردية الأخرى؛ مثل **حزب الكادحين، والحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي والمحافظين...إلخ**؛ فوجودها غير قوي، وإن كان فيها بعض السياسيين المخضرمين، والذين يمكن أن تجمعهم أمريكا مع بعضهم البعض لإسماعهم والاستماع إليهم؛ لو أرادت توسيع دائرة التشاور.

الأهداف الأمريكية في هذه العلاقة:

فيما يخص هذا الأمر يمكن ذكر هذه النقاط:

١- أمريكا تريد حلفاء داخل العراق، والأحزاب الكردية من أكثر الأحزاب العراقية تنظيمًا وتدريبًا وتأهيلاً وممارسةً للسياسة؛ وهي أحزاب لا يمكن حجبها؛ لأنها تمثل شعبًا وعرقًا مهمًا داخل العراق.

٢- جعل الأحزاب الكردية جسدًا للتفاهم، والاستفادة من علاقاتهم السياسية الواسعة داخل العراق؛ للتفاهم مع بقية القوى السياسية العراقية.

٣- استخدام القضية الكردية كورقة ضغط في حوارها مع دول المنطقة، وقواها السياسية.

٤- إبراز الوجه الإنساني للتدخل الأمريكي؛ من خلال رعاية شعب مظلوم مثل الشعب الكردي؛ لأن العالم كله يعرف -على مستوى النخبة على الأقل- ما حصل من إبادة وتهميش لهذا الشعب، وأمريكا تريد القول إن لها أهدافًا وغايات إنسانية، وهذا الأمر مهم لصورة أمريكا، وخصوصًا في الرأي العام الداخلي، والرأي العام الأوروبي.

٥- أمريكا تستغل حاجة الشعب الكردي للحماية، ودبلوماسية الأحزاب وواقعيتها —التي لا ترى حرجًا في التعامل طالما أن النوايا سليمة، وهناك مصالح مشتركة- لكي تقول بأن الشعب العراقي يرحب بها، والحقيقة هي أن الشعب الكردي عانى كثيرًا من سياسات أمريكا السابقة في المنطقة، ولا ينظر بعين الرضا والثقة إلى البراجماتية الأمريكية، ولا يمكنه أن يرحب بالاحتلال والتحكم الأجنبي؛ ولكن للضرورة أحكامًا، وبعض الشر أهون من بعض، والغريق يتشبث بكل حشيش.

الهوامش

(١) حكي هذه القصة بتفاصيلها صلاح عمر العلي -أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة البعثية السابقين والذي انتقل إلى صفوف المعارضة فيما بعد- في برنامج شاهد على العصر في قناة الجزيرة.

(٢) هذه القصة ذكرها في مذكراته.

(٣) المقالة نشرت في مجلة الحوار في كردستان العراق في عدد.

(٤) جريدة البيان الإماراتية ١٩/ ٩/ ٢٠٠١.

(٥) الأهرام العربي، مهدي مصطفى، ٨/ ١٢/ ٢٠٠١.

(٦) الأهرام العربي ٧/ يناير/ ٢٠٠٢ تابع اللقاء أمين محمد أمين.

(٧) نقلاً عن وكالات الأنباء، الأهرام، ١٠/ فبراير/ ٢٠٠٢.
(٨) الأهرام، العدد نفسه.
(٩) انظر الأهرام، غادة الشرقاوي، ١٢/ ١٠/٢٠٠٢ والأهرام، عبد الحليم الغزالي، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٢.
(١٠) جريدة البيان الإماراتية، عدد ٢٠٠٢/٣/١.
(١١) رجائي فائد، مجلة المصور، ٢١/ ٢٠٠٣/٣.
(١٢) جريدة الأحرار، ٢٠٠٣/٢/٢٨.
(١٣) جريدة الوفد، ٢١/ ٢٠٠٢/١٢.
(١٤) جريدة الوفد،٢٠٠٢/١٢/٢١، في مقال بعنوان: هل يلعب الأكراد دور القبائل الأفغانية؟
(١٥) الأهرام، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٣.
(١٦) جريدة الوطن السعودية، ٣/ إبريل /٢٠٠٣.
(١٧) صحيفة العربي المصرية، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٣.
(١٨) الأهرام، ١٩٦٣/٧/٣.
(١٩) كما ذكرت صحيفة الأهرام عدد ١٩٦٣/٧/١١.
(٢٠) جريدة الحياة، سالار أحمد، ٧/ ٢٠٠١/١٠ مقال بعنوان: معادلة مرتبكة تربط رعاية أكراد العراق بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.
(٢١) نشر هذا التصريح في جريدة الأهرام يوم ٢٠/ ١٩٦٣/٣